# انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي

# The implications of the Yemeni crisis on the performance of the Gulf Cooperation Council

كزيز صباح 1 باحثة دكتوراه *
جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر
keziz.sp1@gmail.com

بن صغير عبد العظيم 2 أستاذ دكتور
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس -الجزائر
a.benseghier@univ-boumerdes.dz

| تاريخ الارسال: 2020/09/15 | تاريخ القبول: 2021/09/28 | تاريخ النشر: 2022/01/25 |
|---|---|---|

**ملخص:**

تطرح الأزمة اليمنية انعكاسات وتحديات حقيقية أمام منظومة مجلس التعاون الخليجي، ما يجعل أداء المنظمة تحت الاختبار من حيث مدى قدرتها على إدارة الأزمات الإقليمية، الأمر الذي يستدعي تحليل البدائل المختلفة للمنظمة في التعامل مع الأزمة وكيفية بلورتها للأدوات والآليات المناسبة لتنفيذ البديل الذي تم الاتفاق على أنه الأنسب، لذا نحاول من خلال معالجتنا لهذا الموضوع تحديد طبيعة هذه الانعكاسات، ثم محاولة تقييم أداء المجلس عبر رصد نقاط القوة وكذا أوجه القصور.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة اليمنية؛ مجلس التعاون الخليجي؛ إدارة الأزمة؛ تقييم الأداء.

***المؤلف المرسل:** كزيز صباح

**Abstract:**

The Yemeni crisis raises many repercussions and real and difficult challenges for the Gulf Cooperation Council system, Therefore, the organization's performance is being tested in terms of its ability to manage regional crises. Which calls for analyzing the organization's various alternatives in dealing with the crisis, And how it crystallized the appropriate tools and mechanisms to implement the alternative that was agreed upon as the most appropriate. We are also trying, through our treatment of this issue, to determine the nature of these

repercussions. Then, an attempt to assess the performance of the Council by monitoring the strengths and shortcomings.

**Keywords**: The Yemeni Crisis ;Gulf Cooperation Council Organization; Crisis management; Performance evaluation.

**مقدمة:**

كان البعد الأمني دافعا أساسيا وراء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، نتيجة ظهور الثورة الإسلامية في إيران (عام 1979) والتي تبنت منهج تصدير الثورة لدول الجوار، لتزداد احتمالات امتداد هذه المخاطر والتهديدات إلى أراضي أو مصالح دول الخليج الست ( قطر، الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة، عمان، الكويت) خصوصا بعد الحرب العراقية- الإيرانية في 1980، لذا سعت هذه الدول لإيجاد إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن ومواجهة المخاوف والتهديدات الناشئة في البيئة الأمنية الخليجية، فكانت منظومة مجلس التعاون هي الآلية العملية لتجسيد هذه الأهداف، لذا أفرزت معطيات البيئة الأمنية التي برزت في المنطقة مواقف شبه موحدة لدول المجلس التي سعت إلى مواكبة العديد من الملفات الحساسة والتصدي لكل المخاطر التي تهدد أي جزء منها، كما حدث عند غزو العراق للكويت وصولا إلى إدارة الأزمة اليمنية.

تتجلى أهمية الدراسة في كونها محاولة للمساهمة في تحليل انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء منظمة مجلس التعاون الخليجي، باعتبار اليمن إحدى الدوائر المهمة لمعادلة الأمن والاستقرار لدول المنظمة، والسعي لتبيان مدى نجاح المنظمة الخليجية في مواكبة الملفات الحساسة والأزمات المستجدة في بيئتها الأمنية المباشرة وفي إطار رؤية مشتركة للدول الأعضاء، إضافة إلى محاولة ربط عدم توافق الرؤى بين الدول الخليجية في تعاملها مع الأزمة اليمنية، وما يترتب على هذا الاختلاف من انعكاسات على صعيد أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي.

ما يزيد من أهمية موضوع الدراسة هو أنه يندرج ضمن مجال الأزمات التي تكون نتيجة النزاع الهوياتي لما تحدثه من آثار تتعدى حدود الدول، وبالتالي محاولة تبيان أن العديد من الأزمات الراهنة لم يعد تحليلها وتفسيرها قابلا للمفاهيم المادية فقط دون الرجوع إلى المفاهيم القيمية التي قد تكون أكثر توفيقا وأكثر تعمقا من غيرها من المفاهيم التقليدية

في فهم الأزمات الدولية الراهنة، من خلال محاولة اسقاط ذلك في تحليل الأزمة اليمنية، ما يسهم في التقليل من عدم اليقين التحليلي في شأن دوافع سياسة منظومة مجلس التعاون الخليجي وأدواتها في إدارتها للأزمة اليمنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الأزمة اليمنية كونها تشكل اختبار حقيقي لمدى قوة المنظومة وتماسكها، مع محاولة الإحاطة بالفهم والتحليل لنقاط القوة والضعف في أداء المنظمة.

على هذا الأساس تطرح اشكالية بحثية مفادها :

**كيف تنعكس الأزمة اليمنية على أداء منظمة مجلس التعاون الخليجي؟**

تنطلق الدراسة من الفرضيات الأساسية التالية :

**الفرضية الأولى:** كلما ازداد تعقد الأزمة اليمنية وتداعياتها الخطيرة، تباينت الرؤى بين دول مجلس التعاون للتعامل مع الأزمة من خلال الردع أو الاحتواء.

**الفرضية الثانية:** أداء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية يتحدد بمدى قدرته على بناء رؤية استراتيجية موحدة في مواجهة التهديدات التي تشكلها الأزمة اليمنية عليها.

**الفرضية الثالثة:** كلما زاد عدم التوافق في سياسات الدول الأعضاء تجاه الأزمة اليمنية، أدى ذلك إلى انعكاسات سلبية على أداء المنظومة الخليجية.

بغرض تحليل الموضوع ومعالجته حاولنا الاستعانة بمناهج ومقاربات نظرية، على النحو التالي:

**المنهج التاريخي:** يستند هذا المنهج إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك الظواهر السياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وقد تم توظيفه في دراسة هذا الموضوع بغرض تتبع تطورات الأزمة وتتبع أداء مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الملف اليمني منذ بداية الأزمة.

**المنهج التحليلي:** يعتمد هذا المنهج على تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثم دراستها بأسلوب متعمق، لذا تم توظيفه في تفكيك وإعادة تركيب انعكاسات وتداعيات الأزمة اليمنية من أجل استخلاص النتائج وتقييم مدى تأثيرها على أداء مجلس التعاون الخليجي.

**الاقتراب النسقي:** هي مقاربة قائمة على المدخلات والمخرجات، واستخدمت هذه المقاربة من أجل تتبع المدخلات الموجهة للدول الخليجية من البيئة المحيطة بها والمرتبطة أساسا بتداعيات الأزمة اليمنية وتأثيراتها وما تطرحه من مخرجات في شكل ردود أفعال حول هذا التهديد، سواء كان بالشكل الإيجابي أو السلبي، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي تعكس نتائج المؤثر على المتأثر.

**مقاربة مركب الأمن الإقليمي**: تنطلق هذه المقاربة النظرية من فكرة أساسية مفادها أن الدولة لا تستطيع تحقيق أمنها بمعزل عن الدول الأخرى (ضمن إقليم معين)، بالتالي ضرورة تنسيق الجهود وتوحيدها في مواجهة التهديدات الأمنية، ويكون ذلك ببناء تصور موحد حول مدركات التهديد المشتركة، ثم تحديد استراتيجية فاعلة وجملة من الآليات المناسبة لمواجهة هذه التهديدات في سياق منظومة إقليمية، وكون مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية سعت إلى بناء تصور مشترك لمدركات التهديد منذ نشأتها عام 1981، نحاول إسقاط هذه المقاربة النظرية لمعرفة هل استطاعت الدول الأعضاء فيها أن تتفق على جملة من التهديدات والمخاطر التي تشكل تهديد أمني لكل دول الخليج في ظل انعكاسات وتداعيات الأزمة اليمنية، وتحديد جملة من الآليات المعتمدة لمواجهتها في إطار منظومة أمنية إقليمية.

وقد تم تناول الموضوع وفقا ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- **المحور الأول:** تطورات الأزمة اليمنية ودوافع مجلس التعاون الخليجي في إدارتها
- **المحور الثاني:** أداء مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية: المبادرة السياسية أم الحسم العسكري؟
- **المحور الثالث:** تداعيات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي.

## المحور الأول: تطورات الأزمة اليمنية ودوافع مجلس التعاون الخليجي في إدارتها

نعرض في هذا المحور لمحة عن التطورات وأهم الأحداث التي أدت إلى تصعيد الأزمة اليمنية، ثم محاولة تحديد ومعرفة دوافع مجلس التعاون الخليجي لإدارة الأزمة اليمنية، وذلك على النحو التالي:

## أولا: الأزمة اليمنية ( دراسة في أهم التطورات )

كانت بداية الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010، من تونس عند خروج بعض فئات الشعب إلى شوارع مدينة سيدي بوزيد بعد أن أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الوضع القائم[1]، هذا الحدث الذي بدا صغيرا في حجمه كانت له تداعياته الكبيرة فقد كان يختزل حالة احتقان الشارع العربي لدرجة كبيرة، فسرعان ما انتقل الأمر إلى العديد من الدول العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا[2]، حيث بدأ في شكل حركة احتجاجية سلمية ضخمة في بعض البلدان العربية،[3]مطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة، وعلى إثر نجاح الحراك التونسي والمصري بإطاحة رأس النظامين بدأ الحراك بالانتشار سريعا في الدول العربية الأخرى[4]، ليصل إلى ليبيا واليمن في فيفري وسوريا في مارس من العام نفسه، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطنة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية[5]، و حسب تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط فإنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالحراك الشعبي الحاصل ( مطلع 2011) إلى ثلاثة مجموعات وهي: الأولى دول الحراك السلمي ( مثلما حدث في تونس ومصر) ؛ الثانية دول الحراك غير السلمي ( مثلما حدث في ليبيا واليمن وسوريا) ؛ الثالثة دول الإصلاح الذاتي: مثلما تجلى في ( الأردن والجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي) وهي الدول التي استخدمت الآلية الإستباقية في التعامل مع الحراك العربي.[6]

لم تختلف اليمن عن غيرها من دول الحراك العربي من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام، وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث[7]، وسرعان ما واجه الرئيس علي عبد الله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن[8].

**1 - بداية الأزمة اليمنية:**

بدأت سلسلة الاضطرابات في اليمن مع الحراك الشعب اليمني في فيفري 2011، والتي بمقتضاها تمخضت المبادرة الخليجية، والتي حددت خريطة طريق لمرحلة الانتقال السياسي في اليمن، على أن يؤدي الحل السياسي الذي سيفضي عنه هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح[9]، ومن أهم بنود هذه المبادرة: إعلان تنحي الرئيس علي عبد الله صالح[10] ونقل صلاحياته إلى نائبه مع إصدار قانون الحصانة للرئيس المتنحي من الملاحقة القضائية[11]، بالإضافة إلى تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، على أن ترأسها شخصية معارضة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ينتخب فيها رئيسا توافقيا لمدة عامين فقط، وصياغة دستور جديد للبلاد والاستفتاء عليه[12]. وفي شهر فيفري 2012 تولى الرئيس عبد ربه منصور هادي رئاسة الجمهورية اليمنية في انتخابات كان فيها المرشح الوحيد، وبموجب اتفاقية الانتقال السياسي، عقد مؤتمر الحوار الوطني في مارس 2013 واستمر عدة أشهر، وذلك بمشاركة الأطراف اليمنية السياسية المختلفة، وهم: "حزب المؤتمر الحاكم وحلفاؤه الحراك الجنوبي، حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي بنسب أقل، بينما كان نصيب الحوثيين الأقل بـ 35 مشاركا"[13]. وبالتوازي مع محاولة إيجاد حل سياسي، بدأ التمدد الحوثي على الأراضي اليمنية، وفعلا تمكن الحوثيين من حصار العاصمة والسيطرة عليها (21 سبتمبر 2014)، وقد أتى تطور الصراع نتيجة لعامل حاسم وهو تحالف الحوثيين مع الرئيس السابق "علي عبدالله صالح"[14].

سرعان ما أخذت الأحداث منحى آخر متصاعد ما أدى إلى تدخل التحالف العربي لدعم الشرعية في مارس 2015 بدعوة من حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وقد أدى تأزم الأوضاع في اليمن إلى تداعيات كبيرة على الصعيد الداخلي حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات عالية جدًا في اليمن، إذ يشير تقرير مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017 إلى ارتفعت نسبة الفقر الى 85 % من اجمالي عدد السكان البالغ عددهم 27.4 مليون نسمة،[15] كما تشير دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عدد ضحايا الحرب حتى 2019 بلغ 233 ألف شخص، 102 ألف أثناء المعارك و131 ألف شخص نتيجة غياب الرعاية الصحية وشح الغذاء. [16]

**2- أسباب تعقد الأزمة اليمنية :**

يعد الوضع الإقليمي الجيوستراتيجي أو المذهبي على حد سواء هو أحد الأسباب الرئيسية لتعقد الأزمة اليمنية وانتقال الصراع الإقليمي إلى القوى المتناظرة داخل اليمن، حيث تفاعلت القوى الإقليمية جيوستراتيجيا ومذهبيا بشكل واضح مع القوى المناظرة داخل اليمن، وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الجيوستراتيجي للفاعلين وحضورهم، فضلا عن المحددات المذهبية التي بلورت انقساما واستقطابا من قبل الدول الإقليمية مما أجج الأبعاد المذهبية والجيوستراتيجية في الصراع الداخلي اليمني، ما أدى إلى حرب أهلية لا تزال قائمة حتى الآن، حيث لم يكن للحوثيين -حتى وقت قريب- أجندة سياسية واضحة ولم يكونوا سوى حركة صغيرة تتخذ من مناطق محددة في محافظة صعدة الشمالية مقرا لأنشطتها المتعلقة بالمذهب الزيدي، ولكن ما لبثت أن اكتسبت قوة بفعل حروبها الست التي خاضتها ضد النظام السابق - نظام علي عبدالله صالح- خلال الفترة 2004-2010، ومن ثم استغلوا الحراك الشعبي وضعف الدولة منذ 2011 لفتح العديد من جبهات الصراع مع مختلف قطاعات المجتمع، في محاولة لفرض سيطرتهم عليها[17].

نتيجة تطور الأوضاع داخل اليمن وامتداد النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين الذي وصل إلى منطقة باب المندب (المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الاستراتيجي) وهو الأمر الذي دعا السعودية إلى تشكيل تحالف مكون من 10 دول لضرب بعض القواعد الحوثية في اليمن خشية من توسع التهديد الحوثي ليشمل الحدود السعودية إضافة إلى سيطرتهم على جزيرة "ميون" الواقعة على مدخل المضيق.[18] من حينها، تشهد اليمن معارك واسعة بين طرفين هما جماعة الحوثيين من جهة، وحكومة الرئيس هادي المدعومة بالتحالف العربي من جهة أخرى. وفي خضم المعارك استغل تنظيم القاعدة وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية الفوضى لكسب مزيد من النفوذ في البلاد، ولقي الآلاف من المدنيين حتفهم وجرح عشرات الآلاف، كما نزح الملايين من منازلهم ودُفع أكثر من 15 مليون يمني إلى حافة المجاعة ودمرت العديد من البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، بينما مزق الإستقطاب الطائفي النسيج والتماسك الاجتماعي اليمني.[19]

## ثانيا: دوافع مجلس التعاون لإدارة الأزمة اليمنية

تعد الأزمة اليمنية أبرز الأزمات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في محيطها الإقليمي المباشر، لذا مع تصاعد تداعيات هذه الأزمة قررت دول المنظومة الخليجية الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل في اليمن، بالنظر لكونها تندرج ضمن الأزمات المحيطة بها جغرافيا والمؤثرة بشكل مباشر في أمنها واستقراراها، فتدهور الوضع الأمني في اليمن يشكل أزمة حقيقية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، على الأقل من ناحية ثلاث أصعدة، وتتمثل في:

**1- تشكل الأزمة اليمينة تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي بحكم الجوار الجغرافي:** تشكل حالة الاضطراب وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن تهديدا بشكل أو آخر للأمن دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية بحكم الجوار الجغرافي، وهناك عدة محطات تاريخية ماضية تؤكد معاناة هذه الدول من حالة عدم الاستقرار و تدهور الوضع الأمني في اليمن سواء في مرحلة التقسيم أو بعد الوحدة وما تلاها من أحداث أمنية كان أبرزها الحرب مع جماعة الحوثيين[20].

**2- تشكل الأزمة اليمنية بيئة ملائمة لتنامي النشاطات الإرهابية:** عادة ما تجد التنظيمات الإرهابية في أماكن الاضطراب والتأزم الفرصة للتحرك وإعادة ترتيب الصفوف، وقد شكلت الأزمة في اليمن فرصة مؤاتيه لتنظيم القاعدة لكي يعيد ترتيب صفوفه ويوسع من تمدده وانتشاره، وتبدو الخطورة في أن التنظيم أصبح له وجود في المناطق الشرقية والجنوبية من اليمن (مأرب، شبوة، حضرموت)، ومناطق السواحل اليمنية الجنوبية والغربية (أبين، عدن، الحديدة) التي تعد ممراتها ومضائقها المائية (البحر العربي، خليج عدن، باب المندب) من أهم الممرات الدولية، مع ما يحمله ذلك من تهديد مباشر لمنطقة مرور القوافل التجارية والأساطيل في هذه المنطقة الحساسة وشديدة الأهمية، ليس في منطقة الخليج فقط بل العالم بصفة عامة[21].

**3- خطر تنامي النفوذ الإيراني:** سقوط اليمن يفسح المجال للتمدد الإيراني في دول عربية أخرى، لذا تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من أن تكون محاطة بأنظمة موالية لطهران من الغرب والشمال والشرق، حيث تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، كما أن مجرد حضورها في اليمن

يعتبر تطويقا للسعودية بمحاصرتها من كل الاتجاهات، كون إيران تسعى إلى السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما له من أهمية استراتيجية كبرى[22].

## المحور الثاني: أداء مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية: المبادرة السياسية أم الحسم العسكري؟

إن البحث في أداء مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الملف اليمني يستدعي الوقوف على الآليات التي ارتكز عليها المجلس في إدارة الأزمة، وذلك بغرض تحديد هذه الآليات ومعرفة إن كان هناك تدرج في استخدامها، ومدى قدرته على توظيف الآلية العسكرية.

### أولا: الآليات السياسية (المبادرة الخليجية)

تم التوقيع على المبادرة الخليجية بتاريخ 23 نوفمبر 2011 من قبل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، حيث جرى توقيع المبادرة في المملكة العربية السعودية بحضور أطراف الأزمة أي السلطة ( المؤتمر الشعبي وحلفائه ) من جانب[23] والمعارضة السياسية ( الممثلة باللقاء المشترك وحلفائه) من جانب أخر، برعاية "عبدالله بن عبدالعزيز" ملك المملكة العربية السعودية وبحضور دول المتبنية للمبادرة ( دول مجلس التعاون الخليجي) والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وكذلك سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة. وبموجب هذه المبادرة وآليتها التنفيذية فوض الرئيس السابق عبد الله صالح صلاحياته الرئاسية إلى نائبه، على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يوم 21 فبراير 2012، وأصبحت المبادرة سارية المفعول مع آليتها التنفيذية المزمنة، بهدف تأمين الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، مع إعطاء ضمانات للرئيس علي عبدالله صالح وأسرته، لكن رغم تنحي الرئيس من الرئاسة، فإن كثيرا من اليمنيين رأوا أنه من الخطأ في هذه المبادرة منح الرئيس (علي عبد الله صالح) حصانة قضائية تحميه من المحاسبة بسبب الجرائم[24].

تهدف مبادرة مجلس التعاون الخليجي والتي حظيت بدعم من قبل الجامعة العربية والأمم المتحدة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم: 2014 (عام 2011)[25]، لوضع مخرجا سلميا للأحداث التي وقعت في اليمن، خوفا من تنامي تلك الأحداث وتطورها إلى حرب أهلية شاملة، وذلك بعد تصاعد العمليات القتالية ما بين حكومة علي عبد الله صالح وأحزاب المعارضة والجماهير التي كانت تطالب برحيل الرئيس وتداول السلطة،

بذلك شكلت المبادرة التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية واحدة من أبرز فرص الحل والتي حاولت احتواء الأزمة إقليميا وعربيا وعدم الرغبة في تدويلها، وعلى الرغم من تعثر هذه المبادرة وتقديمها بصيغتين إلا أنها حققت وإلى حد ما (رغم ما اكتنفها من سلبيات) الأهداف الخاصة بها والتي رمت إلى تحقيق توازن بين مطالب الحراك الشبابية في البلاد وبين الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق قدر من السلم والوئام الاجتماعي، غير أن بعض الآراء المعارضة والمنتقدة للمبادرة تعتقد أن الهدف الأساسي "للمبادرة" قد رمى إلى إنقاذ نظام الرئيس علي عبدالله صالح والحيلولة دون حدوث تغييرات إقليمية قد تطال بعض الدول المجاورة لليمن أو الخشية من امتداد الأحداث في اليمن وما تؤديه من بروز قوى متطرفة (كالقاعدة) تلعب دورا محوريا ومؤثرا في مسيرة الأحداث في اليمن لا سيما في حالة انهيار بنى ومؤسسات الدولة[26].

**ثانيا: استخدام الأداة العسكرية**

بعد التطورات المتلاحقة التي شهدتها اليمن دخلت الأزمة منعرجا خطير لا يمكن التنبؤ بمآلاته، والتي توجت بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم "عاصفة الحزم".

بدأ التدخل العسكري في 26 مارس 2015 بواسطة التحالف العربي المكون من دول الخليج (عدا سلطنة عمان) وكل من مصر والمغرب والأردن والسودان فيما يعرف بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بتوجيه ضربات جوية مكثفة لمناطق تمركز الحوثيين وقوات الرئيس السابق عبد الله صالح وتولت قطع عسكرية بحرية تأمين منطقة باب المندب وذلك في إطار عمليتي (عاصفة الحزم وإعادة الأمل)[27].

وقد تجسدت المبررات القانونية للعمليات العسكرية في الطلب الرسمي الذي تقدم به الرئيس عبد ربه منصور هادي في الرسالة التي وجهها لقادة دول الخليج العربية، والتي طلب فيها بالتدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة و داعش، وذلك استنادا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واستنادا إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. وبالفعل انطلقت في 26 مارس 2015 عملية عسكرية بمشاركة 10 دول تقودها السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية لصالح، أطلق عليها

اسم "عاصفة الحزم"، استجابة لدعوة الرئيس هادي وأصدرت دول الخليج ما عدا سلطنة عُمان ، بيانا أعلنت فيه الاستجابة لطلب الرئيس هادي، بردع العدوان الحوثي.[28]

بالتالي يمكن القول، أن أداء مجلس التعاون الخليجي ارتكز على الأداة السياسية بغرض احتواء الأزمة في بدايتها، أما فيما يتعلق بتوظيف الأداة العسكرية فقد جاء بعد سلسلة من الأحداث والتطورات الخطيرة أدت إلى تصعيد الأزمة، وفي هذا السياق كان مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى دعم عربي إقليمي في إطار ما يعرف بالتحالف العربي للقيام بالعمليات العسكرية في اليمن.

**المحور الثالث: تداعيات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي**

شكلت الأزمة اليمنية اختبار حقيقي أمام مجلس التعاون الخليجي من حيث مدى قوة وتماسك المنظمة ومن حيث مدى قدرتها على إدارة الأزمات في محيطها المباشر، على هذا الأساس سنحاول في هذا المحور رصد أهم محاور انعكاسات الأزمة على مجلس التعاون الخليجي، ثم تقييم أداء المنظمة.

**أولا: محاور انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي**

تنعكس وتؤثر الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي في عدة محاور، يمكن تلخيصها في الآتي:

**1- تباين الرؤى السياسية والخلافات البينية وأزمة الإجماع:**

**أ- تباين الرؤى السياسية حول كيفية إدارة الملف اليمني:** يعد الملف اليمني من أبرز الملفات الخلافية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى الرغم من أن الدول الخليجية رأت أن التدخل العربي في اليمن خطوة لابد منها بعد فشل كل المحاولات بين الأطراف المتصارعة لإيجاد حل سلمي ينهي الأزمة التي تعيشها، غير أن سلطنة عمان حسمت موقفها من الأزمة في اليمن مبكرا، فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حاليا، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع النطاق وشن عملية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد معاقل الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أنه يبدو واضحا أن هناك تباينا في الرؤى السياسية لدول المجلس انعكس على إمكانية بلورة رؤية موحدة[29].

**ب- الخلافات البينية والأزمات الدبلوماسية:** في سياق الخلافات البينية لدول المجلس على غرار أزمة سحب السفراء من قطر( مارس 2014) التي تعد تصعيدا كبيرا يوضح حالة من

الخلافات داخل البيت الخليجي، ويبرز هذا التباين بشكل واضح عند امتناع سلطنة عمان عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية، بل سعت بشكل جاد لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج والتوسط بين قطر ودول الجوار[30]. تكررت الأزمة (منتصف 2017) التي كان من تداعياتها إنهاء دول التحالف العربي لمشاركة قطر فيه.

**ج- أزمة الإجماع:** إن قاعدة الإجماع التي اعتمدها المجلس كآلية لاتخاذ القرارات أدت إلى عرقلة العديد من المقترحات البناءة، وبالرغم من وجود مصالح مشتركة أمنية داخلية وخارجية بين دول المجلس، إلا أن هناك تفاوتا في مدى أهمية تلك المصالح بالنسبة للدول الأعضاء، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدول الأعضاء في المجلس لا تزال حديثة نسبيا ولم تصل بعد إلى المرحلة التي تستطيع فيها أن تحسم القضايا الجوهرية لأن كلا منها لا تزال تتشبث بسيادتها المطلقة، الأمر الذي يعيق عملية التعاون والاندماج، فالقرارات التي تصدر عن مؤتمرات القمة الخليجية ليست ملزمة للدول الأعضاء إلاّ بعد موافقة السلطات التشريعية في كل منها[31]، لذا تبدو أزمة الإجماع واضحة جدا، وشجع بعض هذه الدول على إظهار استقلالية سياسية تجاه العديد من القضايا السياسية بما فيها الملفات الخليجية المطروحة على المجلس التي لم تعد تحظى بنفس القدر من الإجماع الذي شهدته في السابق، فهي تبدو أقل انسجاما وغير قادرة على إخفاء الخلافات وتحديد الأولويات.

### 2- صعوبة بناء رؤية موحدة حول العلاقات الخليجية – الإيرانية

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات تعترض بناء رؤية موحدة عن" العلاقات الخليجية – الإيرانية"، كونها دولا منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الموضوع الايراني، بحيث أن سلطنة عُمان لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران، فهي ترى أن تحويل إيران إلى حليف استراتيجي وسياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها، الذي سيكون له تداعيات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها، إذ يكشف تتبع المواقف الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عن تعاطيها بواقعية شديدة مع جارة بحجم إيران، بما تمثله من تهديد استراتيجي لأمن الخليج العربي ككل، وبالنظر للتوتر الذي يسود على العلاقات بين السعودية وإيران خصوصا أعقاب عملية "عاصفة الحزم "العسكرية" وبسبب عدد من الملفات الأخرى، تتخذ بقية دول مجلس التعاون الخليجية وبدرجات

متفاوتة مواقف تضامنية مع السعودية في حيين يعتقد بعض المحللين أن مواقف سلطنة عمان هي أقرب إلى إيران من الحياد[32].

**3-الاختلاف حول توظيف الأداة العسكرية في إدارة الأزمة**

يمكن ملاحظة أن أداء منظمة مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية ارتكز على المبادرات السياسية " المبادرة الخليجية"، أما فيما يخص استخدام الآلية العسكرية فإنه لم يتم في إطار هذه المنظومة بل احتاجت دول المجلس إلى الحصول على دعم إقليمي عربي في إطار ما يعرف بالتحالف العربي للتدخل العسكري في اليمن.

كما نلحظ أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فرفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين اليمني والعماني، وفي هذا السياق عبر وزير الخارجية العماني عن رفض عمان المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي، قائلا ": إن عمان ليست جزءا من عاصفة الحزم؛ لأن عمان بلد سلام"[33].

**ثانيا: تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي**

سنحاول في هذه الجزئية الاقتراب من نقاط القوة والضعف في أداء مجلس التعاون الخليجي في ظل انعكاسات الأزمة اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

**1-الإنجازات (نقاط القوة):**

تعد أهم الانجازات التي تحسب كنقطة قوة لصالح مجلس التعاون الخليجي، هو نجاحه احتواء الأزمة اليمنية إقليميا وعربيا وعدم تدويلها، لذا فإن بنائه للتحالف العربي الذي يهدف المجلس من خلاله إلى تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لبناء إستراتيجية عربية موحدة تقيد التدخلات الإقليمية أولا، وتعيد المكانة الحقيقية للنظام الإقليمي العربي ثانيا[34]، كما تمكنت المنظومة الخليجية من تحقيق بعض المكاسب التي لا يستهان بها من خلال إدارتها للأزمة، أهمها:

**أ- استعادة جزء كبير من الأراضي اليمنية و التأسيس لعودة الدولة في الأماكن المحررة:**

استطاع اليمن تحرير جزء كبير من أراضيه بمساعدة التحالف العربي بقيادة السعودية، وكان استعادة وتأمين مضيق باب المندب الاستراتيجي غرب البلاد، من أبرز المكاسب التي حققها التحالف العربي، بعد تهديد الحوثيين باستهداف ممر التجارة العالمي، كما تم

تحرير مدينة المخا غرب محافظة تعز بالكامل[35]، إضافة إلى تحرير عدن في منتصف يوليو 2015، وعقب نجاحها في تأمين عدن تمكنت قوات الجيش اليمني مدعومة من التحالف من تحرير محافظات: "لحج ، الضالع، أبين وشبوة" من الحوثيين، ثم تحرير محافظتي مأرب والجوف ( الغنيتين بالنفط والغاز) شمال شرقي البلاد[36].

**ب - تقليص فرص و طموحات الهيمنة الإيرانية في اليمن:** نجح التحالف العربي في التقليص من الخطر الإيراني باعتباره أحد الأسباب الأساسية للتدخل العسكري، وذلك من خلال فرض الحصار الجوي والبحري منعا لدخول المساعدات الإيرانية للحوثيين والسيطرة على مضيق باب مندب وجزيرة حنيش اليمنية و تأمين الممرات المائية، لذلك يمكن القول أن التدخل العسكري رغم أنه لم ينجح حاليا في حل الأزمة اليمنية، إلا أنه قد ساهم في تراجع طموحات إيران في السيطرة السريعة على اليمن، كما عمل على إضعاف قوة الحوثيين وإجبارهم على الرجوع إلى طاولة الحوار[37].

**2-أوجه القصور (نقاط الضعف)**

يمكن تلخيص نقاط الضعف في التالي[38] :

**أ-خصوصية الأوضاع الداخلية لكل دولة من دول المجلس:** الأمر الذي يجعل لكل دولة إدراكها الخاص لمصادر التهديد الاقليمي، نتيجة تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القطري) على الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما ينعكس على التردد ازاء تنفيذ أي مشرعات أمنية مشتركة[39].

**ب- غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة لدول المجلس حول طبيعة الترتيبات الأمنية والدفاعية وإدارة الازمات:** بالرغم من مرور عدة سنوات منذ بدأ دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية إلا أن التوصل إلى تسوية الأزمة بشكل نهائي لا يبدو وشيك أو ممكن على المدى القريب، إذ لم يتم بعد الإعلان عن حلحلة الأزمة أو حسمها عسكريا،[40] وفي مقابل ذلك تستمر الخسائر البشرية التي تثير في بعض الأحيان الانتقادات الدولية جراء الضربات الجوبة للتحالف التي تسببت وفقا لمجلس حقوق الانسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بشان اليمن في وجود انتهاكات إنسانية من جميع أطراف الأزمة[41]. إذ يمكن تفسير هذا الخلل في عدم تمكن دول مجلس التعاون الخليجي من بناء تصور موحد حول مدركات التهديد المشتركة، ثم تحديد استراتيجية فاعلة وجملة الوسائل المناسبة لمواجهة هذه التهديدات وإدارة الأزمات الإقليمية في إطار منظومة مجلس التعاون كآلية

عملية لتجسيد ذلك، غير أن معظم سياساتها الأمنية والدفاعية كانت عبارة فقط عن استجابة وردة فعل نتيجة لضغوط وتحديات فرضتها البيئة الخارجية والداخلية.

**خاتمة:**

بعد البحث في أداء مجلس التعاون الخلجي في إدارة الأزمة اليمنية ومن خلال تحليلنا لانعكاسات الأزمة على أداء هذه المنظمة، تتضح لنا علاقة التأثير والتأثر بين المتغير المستقل (الأزمة اليمنية) والمتغير التابع (أداء المنظومة الخليجية)، فقد شكلت الأزمة اليمنية اختبار حقيقي لمدى قوة المنظومة وتماسكها، وكشفت عن نقاط القوة والضعف في أداءها، كما دفعت دول الخليج العربي عبر منظومتها الإقليمية إلى محاولة التحكم في مسار الأزمة وتسويتها، وقد تجسد ذلك من خلال آليات التحرك الخليجي لإدارة الأزمة بغرض إيجاد حلول لها، خصوصا وأنها تؤثر بصفة مباشرة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك انطلاقا من معطى الجوار الجغرافي المباشر إلى جانب اعتبارات أخرى ترتبط بالمصلحة الوطنية لهذه الدول.

وفي هذا السياق تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن أداء مجلس تعاون الخليجي يرتبط بمدى قدرة دوله على معالجة الخلافات البينية وتوحيد الرؤى السياسية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية، باعتبار أن اتساع دائرة الخلافات البينية وانسحاب أي دولة عضو من مجلس التعاون الخليجي كنتيجة لعدم توافق سياسات دوله، سيؤدي دون أدنى شك إلى عجره وتصدعه ومن ثم إلى تفككه، لا سيما أن المجلس يمر بمرحلة غير مستقرة بعد طرح السعودية لمشروع الاتحاد ( الذي جوب بالرفض من قبل سلطنة عُمان) إضافة إلى ما تطرحه الأزمة اليمنية من تهديدات وتداعيات تشكل تحدي كبير أمام المجلس ومدى مقدرته على الاستمرار ومعالجة الأزمات الإقليمية.

لذا يجب على دول المجلس التعاون الخليجي أن تقوم بضبط وتحديد طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد دول المنظومة ككل، وهذا يتطلب منها التمييز بين الأمن الذاتي (القطري) وبين الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يساعد في بناء منظومة إقليمية قوية لها القدرة على التكيف مع الأزمات المستجدة خصوصا في المحيط المباشر بشكل يساعد على تفعيل نظام الأمن الجماعي لدول المجلس للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي.

## الهوامش:

[1]حسين محمد الزين، الربيع العربي أثر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت،2013، ص21.

[2] صليحة كبابي، الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة 20 أوت سكيكدة بتاريخ 24 -25 أفريل 2012.

[3] كاظم الموسومي، زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة، ط2، (د.د .ن) ، (د.ب.ن)، 2012، ص140.

[4]محمود جميل الجندي، أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)، ملتقى الدولي حول التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، تنظيم الجمعية الأردنية للعلوم السياسية: جامعة العلوم التطبيقية، الأردن بتاريخ10-11جوان2013، ص238.

[5] مروان بشارة، العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها، تر: موسى الخالق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2013، ص29.

[6] طارق عاشور، "الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 37، 2013، ص ص 44-45.

[7] سعد علي حسين التميمي، عادل ياسر ناصر، التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني، الملتقى الدولي حول التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، تنظيم للجمعية الأردنية للعلوم السياسية: جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن بتاريخ 10-11 جوان 2013، ص17.

[8] أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران والحوثيون مراجع ومواجع، مركز البحوث والدراسات،صنعاء،2012، ص7 .

[9]صباح كزيز، السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010- 2014، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015، ص 122.

[10]علي عبد الله صالح، هو الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) من عام 1978 وحتى عام 1990، وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن (الجنوبي والشمالي)،تعد فترة حكمه أطول فترة حكم لرئيس في اليمن منذ عام 1978، تنازل عن الحكم في 27 فبراير 2012 بعد ثورة 11 فبراير 2011م. لم يتردد علي عبد الله صالح خلال مسيرته السياسية التي ناهزت ثلاثة عقود في التحالف مع ألد أعدائه للحفاظ على حكمه وتعزيز مواقعه، وأخر حلقة في سلسلة تحالفاته كانت مع الحوثيين بعد خروجه من السلطة، علما أنه حاربهم عدة مرات أثناء وجوده فيها، لكن عند انهائه لهذا التحالف جاء رد فعل الحوثيين عنيفا وحاسما، حيث تم اغتياله على يدهم في 4 ديسمبر 2017 .

[11] Yemen's southern question: avoiding a breakdown , Middle East Report, international crisis group, brusselsn°145 , 25 september 2013,p1.

[12] ابراهيم يوسف، تطورات الثورة اليمنية، نشر بتاريخ 2015/03/27، عبر الرابط:
https://masralarabia.net/%D8%A7%D8%B6%D8 ، تم الاطلاع بتاريخ2019/12/12 على الساعة 10:15.

[13] نفس المرجع.

[14] Ben buchholz and others , The forgotten war:the ongoing disaster in yemen ,Report , the soufan center, new york , june 2018.p30.

[15]تقرير مؤشرات الاقتصادية في اليمن النصف الأول من عام 2017، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،اليمن،2017،ص 1.

[16] أحمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ابريل 2019، ص05.

[17] وردة مساعد الشاعري، الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، عبر الرابط: https://hadaracenter.com/?p=3102 ، تم الاطلاع بتاريخ 07 /2018/07 على الساعة 17:45.

[18]محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد: 53،2012، ص147.

[19] Maged al-madhaji , How yemen's post-2011 transitional phase ended in war, Study, sana'a center for strategic studies, yemen, 19 may 2016,p p 10 – 11.

[20] أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، "الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية، مركز الخليج للأبحاث"، عبر الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=456:2014-06-18-21-4 ، تم الاطلاع بتاريخ 01/01/ 2012 على الساعة: 22:30

[21] نفس المرجع.

[22]صباح كزيز، نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة، ندوة علمية حول السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، تنظيم كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر بتاريخ 28 أفريل 2016.

[23]- The Yemen war actors: interests and the prospects of negotiations ,Policy Report ،regional programme gulf states and konrad-adenauer-stiftung , berlin ,October 2019.p04.

[24] سعد علي حسين التميمي، "التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي"، عبر الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=94815 ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/02/02 على الساعة 16:30.

[25] نفس المرجع.

[26]علاء عبد الرزاق،" قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات"، عبر الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=455 ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/01/11 على الساعة 11:20.

[27] وردة مساعد الشاعري، "الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي"، مرجع سابق.

[28]نفس المرجع.

[29]كزيز صباح، سليم بوسكين،" توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد: 01، أكتوبر 2017، ص188.

[30] نفس المرجع، ص ص 185-186.

[31]عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الطموح والواقع"، نشر بتاريخ 06 /09/ 2002، عبر الرابط: https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=122990&issueno=8683 ،تم الاطلاع بتاريخ 2020/03/22 على الساعة 17:50.

[32] كزيز صباح، سليم بوسكين ، مرجع سابق، ص ص 187- 188.

[33] نفس المرجع، ص189.

[34] دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمات الاقليمية ( أزمة اليمن أنموذجا)، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص 204.

[35] إبراهيم أبو زايد، "أهم منجزات عاصفة الحزم بعد 3 سنوات على انطلاقها"، عبر الرابط: https://aawsat.com/home/article/1216736 ، تم الاطلاع بتاريخ 2018/03/25على الساعة 11:30.

[36]نفس المرجع.

[37] منى بومعزة، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي برباح ورقلة، الجزائر، العدد:19،جوان 2018، ص581.

[38]أشرف سعد العيسوي، "تقييم الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي خلال ربع قرن، نشر بتاريخ 01 /03/ 2007، عبر الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=2624 ، تم الاطلاع بتاريخ 2019/04/11 على الساعة 22:15.

[39]عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990- 2010)، رسالة ماجستير، تخصص العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص ص 114- 115.

[40] منى بومعزة، مرجع سابق، ص580.

[41] Yemen: civil war and regional intervention ،Report، congressional research service، version 37،23 April 2020،p6.